The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.17N3, P P -
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
رقم الايداع ١٥٥٧ لسنة ٢٠١١
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية
والإدارية والمالية
المجلد ١٧، العدد٣ تموز ٢٠٢٥ ص ٦٨- ص ٨٨

The role of electronic payment systems in investing Iraqi abanking sector funds for the period(2010-2022)

دور أنظمة الدفع الإلكتروني في استثمار أموال القطاع المصرفي العراقي للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٢)

*م.م كرار محمد سماوي *م.د علي محمد حسين جاسم * م.م حسين علي حسين

Abstract

Electronic payment systems are considered an influential factor in performance indicators within the banking sector. The banking sector in Iraq, particularly since the beginning of the 21st century, has witnessed rapid technological advancements. These developments have highlighted the need to study such transformations to determine their impact on banking efficiency and performance, as well as to analyze the role of electronic payment systems in enhancing the efficiency of financial operations.

The research also aims to identify the challenges facing the adoption of electronic payment systems in Iraq. The research problem lies in the challenges hindering the adoption of electronic payment systems, the extent to which these systems impact the enhancement of financial operations' efficiency, and the role of economic and regulatory policies in improving the necessary infrastructure for these systems. The study was based on the

hypothesis that the development of electronic payment systems contributes to improving the performance and efficiency of financial operations in the banking sector.

The research employed an inductive approach to examine economic phenomena, adopting a descriptive method alongside modern analytical tools in economics. To achieve the research objectives, a set of advanced economic and analytical techniques was utilized.

The study found a weakness in the ratio of total loans to deposits, attributed to poor utilization of banking resources. This ratio remained below the optimal level (80%-90%), despite slight improvements in certain years, such as 2016 and 2020, reflecting fluctuations in banking activity during the research period.

المستخلص

تُعد أنظمة الدفع الإلكتروني عاملًا مؤثرًا على مؤشرات الأداء في القطاع المصرفي، حيث شهد القطاع المصرفي في العراق، خاصة مع بداية القرن الحادي والعشرين، تطورًا تكنولوجيًا متسارعًا. إذ أبرز هذا التطور الحاجة إلى دراسة تلك التحولات لتحديد أثرها على الكفاءة والأداء المصرفي، إضافة إلى تحليل دور أنظمة الدفع الإلكتروني في تحسين كفاءة العمليات المالية.

كما تهدف البحث إلى تحديد التحديات التي تواجه اعتماد أنظمة الدفع الإلكتروني في العراق، حيث كانت مشكلة البحث متمثلة في التحديات التي تواجه اعتماد أنظمة الدفع الإلكتروني، ومدى تأثير هذه الأنظمة في تعزيز كفاءة العمليات المالية، ودور السياسات الاقتصادية والتنظيمية في تحسين البنية التحتية الضرورية لهذه الأنظمة، وقد انطلق البحث من فرضية مفادها أن تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني يسهم في تحسين الأداء والكفاءة في العمليات المالية للقطاع المصرفي، وقد استند البحث إلى المنهج الاستقرائي لدراسة الظواهر الاقتصادية، مع الاعتماد على الأسلوب الوصفي واستخدام أدوات تحليلية حديثة في الاقتصاد. لتحقيق أهداف البحث، تم توظيف مجموعة من الأساليب الاقتصادية التحليلية المتقدمة.

وقد توصلت البحث الى وجود ضعف في نسبة إجمالي القروض إلى الودائع ويعود ذلك إلى سوء توظيف الموارد المصرفية، حيث بقيت النسبة أقل من المستوى المثالي (٨٠%-٩٠%)،

رغم التحسن المحدود في بعض السنوات مثل ٢٠١٦ و٢٠٢٠، مما يعكس تقلب النشاط المصرفي خلال فترة البحث.

الكلمات المفتاحية: انظمة الدفع الإلكترونية، أداء القطاع المصرفي، الدفع الإلكتروني.

١.المقدمة:

شهدت أنظمة الدفع الإلكترونية تطورًا ملحوظًا في العقود الأخيرة نتيجة ثورة تكنولوجيا المعلومات والتحولات في الاقتصاد المعرفي، مما أدى إلى تحديث أدوات الدفع وإحداث تغييرات عميقة في القطاع المصرفي، الذي يُعد محورًا رئيسيًا للتنمية الاقتصادية. ساهمت هذه التحولات في تعزيز دور المصارف من خلال جمع المدخرات وتوجيهها لدعم القطاعات الإنتاجية.

مع ظهور الإنترنت والتطورات التكنولوجية المتسارعة، انتقلت المصارف إلى تقديم خدمات مصرفية إلكترونية، مما أسهم في تحسين الكفاءة، تقليل التكاليف، وتسريع إنجاز المعاملات، حيث أصبحت أنظمة الدفع الإلكترونية مؤشرًا رئيسيًا لتطور الأداء المالي وإدارة الموارد المصرفية بفعالية.

ستركز البحث على تحليل العلاقة بين أنظمة الدفع الإلكترونية وتطور مؤشر الأداء في القطاع المصرفي العراقي (توظيف الأموال)، مع تسليط الضوء على قدرة هذه الأنظمة في تحسين الأداء المصرفي في مواجهة تحديات كبيرة، مثل السيطرة على السيولة، تقليل معدلات التضخم، وتعزيز قدرة المصارف على التعامل مع المتغيرات الاقتصادية بمرونة وكفاءة.

وتقديم حلول لمواجهة المشاكل التي تعيق تطبيقها.

٢. مشكلة البحث:

على الرغم من الدور المتنامي لأنظمة الدفع الإلكتروني عالميًا في تحسين الكفاءة واستثمار الأموال، يواجه القطاع المصرفي العراقي تحديات عديدة تمنع الاستفادة الكاملة من هذه الأنظمة. من أبرز هذه التحديات ضعف البنية التحتية التقنية، قلة الوعي بأهمية الدفع الإلكتروني، بناءً على ذلك، تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على السؤال:

كيف يؤثر استعمال أنظمة الدفع الإلكتروني على استثمار أموال القطاع المصرفي العراقي؟

٣. فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها:

هناك علاقة إيجابية بين تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني وتحسين استثمار أموال القطاع المصرفي العراقي.

٤. أهداف البحث:

أ- تحليل دور أنظمة الدفع الإلكتروني في تحسين استثمار أموال القطاع المصرفي العراقي.

ب- دراسة تأثير أنظمة الدفع الإلكتروني على الكفاءة التشغيلية للقطاع المصرفي.

ت- تحديد التحديات التي تواجه اعتماد أنظمة الدفع الإلكتروني في العراق.

ث- تقديم توصيات لتحسين استثمار أموال المصارف عبر تفعيل أنظمة الدفع الإلكتروني.

٥. أهمية البحث:

أ- أهمية نظرية: يساهم البحث في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بدور التكنولوجيا المالية، وخاصة أنظمة الدفع الإلكتروني، في تحسين الأداء المصرفي واستثمار الأموال.

ب- أهمية تطبيقية: يقدم البحث رؤى عملية لمتخذي القرار في القطاع المصرفي العراقي لتطوير السياسات والاستراتيجيات التي تعزز من استثمار أموال المصارف عبر أنظمة الدفع الإلكتروني.

٦. حدود البحث:

الحدود الزمانية: يغطي البحث الفترة من عام ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٢، وهي فترة شهدت تطورات ملحوظة في مجال الدفع الإلكتروني محليًا.

الحدود المكانية: يركز البحث على القطاع المصرفي العراقي بجميع فئاته، مع الأخذ في الاعتبار تأثير البيئة الاقتصادية والتنظيمية في العراق على اعتماد أنظمة الدفع الإلكتروني.

مفهوم أنظمة الدفع الإلكترونية:

تُعرف أنظمة الدفع الإلكترونية بأنها عملية تحويل قيمة السلعة أو الخدمة بشكل إلكتروني باستخدام واحدة من وسائل الدفع الإلكتروني التي تعمل كوسيلة وفاء بديلة عن الوسائل التقليدية مثل النقود والشيكات، ويتم ذلك من خلال سداد ودفع الالتزامات المالية للشخص نحو الغير بشكل إلكتروني عن طريق نظام توفره المؤسسات المصرفية والمالية لضمان أمن عملية الدفع. (حميد، سلطاني،٢٠٢٢: ١١)

وقد حدد المشرع العراقي نظام الدفع الإلكتروني بانه مجموعة من الأدوات والإجراءات والقوانين التي تنظم عملية تحويل الأموال بين الأطراف المشاركة في النظام، ويتميز هذا النظام بأنه يستخدم البنية التحتية لأنظمة الدفع الإلكترونية لنقل الأموال بدلا من الوسائل التقليدية مثل النقود والشيكات. (نظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال، ٢٠١٤: ٣).

أنظمة التسوية الإلكترونية

مع توالي التقدم في القطاع المصرفي وظهور أشكال جديدة من وسائل الدفع الإلكترونية، ظهرت الحاجة إلى تطوير أنظمة تسوية إلكترونية تتناسب مع هذه التحولات، ومن بين هذه الأنظمة:

أولا: نظام التسوية الإجمالية في الوقت الآني (Real Time Gross Settlement system):

يستخدم في تسوية أوامر الدفع ذات الأهمية العالية، وكبيرة القيمة التي يمكن أن تتم داخل نطاق الدول، إذ يعتبر نظام دفع ذو أهمية نظامية تتم من خلاله عمليات كبيرة الحجم لدرجة أن المخاطر المحيطة به كفيلة بالتأثير سلباً على الاقتصاد ككل، ويعتمد هذا النظام على تسوية المبالغ الإجمالية التي تتداولها المصارف في الوقت الآني، بحيث يتم تنفيذ التحويلات بين الحسابات المصرفية بشكل فوري ومستمر ونهائي، دون أي تأخير أو تراكم. إذ هو نظام مركزي إلكتروني يربط بين المصارف المشاركة فيه ويسمح بتبادل الأوامر الدائنة بينها، كما يوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية الأخرى التي تعمل في نفس البلد (حميدي، زغدار، ٢٠١٥: ١٠ _١١).

ثانياً: نظام التسوية الصافية (Netting Settlement System):

هذا النظام هو البديل المقابل لنظام RTGS، ففيه لا تتم التسوية بشكل فوري ومستمر، بل بشكل متقطع ومحدد، وذلك بناء على القيمة الصافية للمبالغ التي تتبادلها الأطراف المشاركة في نظام مركزي. ويتم فيه تسوية الحسابات بين الطرفين المتعاملين، سواء كانوا دائنين أو مدينين، دون الاعتماد على الأطراف الأخرى المشتركة في النظام (بدري، عبد الرحيم، ٢٠١٢ :٢٤٢).

ثالثاً: نظام التسوية عبر المصارف المراسلة:

يُعتبر هذا النظام ركيزة أساسية في تنفيذ العمليات المالية الدولية، إذ تتم التسوية المالية بين المصارف المراسلة من خلال ترتيبات تُعرف بالمراسلة، والتي تُعد العلاقة الثنائية بين المصارف أبسط أشكالها، في هذا النوع من الترتيبات يقوم كل بنك بفتح حساب مراسلة للبنك الآخر مما يُسهل عملية التسوية ويُعزز الكفاءة في التعاملات المالية العابرة للحدود (نظام الحسابات المتبادلة). (الحسيني، ٢٠١٩: ٢٥)

أنواع ووسائل نظم الدفع الإلكترونية

توجد مجموعة من الأنظمة الإلكترونية الحديثة وهي:

١.نظام الصراف الآلي (ATM) ونقاط البيع (POS): تمكن أجهزة الصراف الآلي المستخدمين من إجراء المعاملات المصرفية المختلفة بكفاءة وأمان على مدار الساعة دون الحاجة إلى موظفي البنك، مما يساهم في خفض التكاليف وزيادة حصة البنك في السوق.

(Nazaritehrani & Mashali, 2020: 6)

٢. نظام الأنترنت المصرفي: هو نظام يوفر الخدمة المصرفية عبر شبكة الأنترنت الدولية، حيث يمكن للعميل الدخول الى حسابه المصرفي في أي وقت ومن أي مكان عن طريق رقم سري وشخصي وتنفيذ التعليمات المصرفية التي يرغب بها وفقا للقواعد والشروط المحددة (قاسم، ٢٠١١ :٢٤).

٣.نظام الصيرفة المنزلية: هو نظام يمكن العميل من القيام بالعمليات المصرفية من خلال الحاسوب الشخصي الذي يتواجد في منزله أو في أي مكان آخر، شرط أن يكون متصلا بحاسوب المصرف عن طريق كلمة السر أو الرقم السري أو كلاهما، ومن القنوات التي تدعم هذا النظام التلفزيون الرقمي الذي يربط جهاز التلفزيون بالمنزل بحاسوب المصرف عبر الأقمار الصناعية، ويسمح للعميل بالدخول الى حسابه المصرفي وتنفيذ العمليات المطلوبة بواسطة رقم سري

(خضير، صبحي، ٢٠١٤:٤٠).

علاقة أنظمة الدفع الإلكتروني بمؤشر توظيف الأموال

تعد نظم الدفع الإلكتروني من أهم التطورات التكنولوجية في القطاع المصرفي إذ تسهم هذه النظم في تحسين كفاءة الأداء المصرفي وتوفير خدمات مالية أكثر سرعة وأمانًا، يتمثل مؤشر توظيف الأموال في القطاع المصرفي في استخدام الأموال المودعة لتمويل القروض والاستثمارات، وفيما يلي أهم النقاط التي توضح العلاقة بين نظام الدفع الإلكتروني ومؤشر توظيف الأموال (درويش، ٢٠١٨: ٧٣-٧٤):

١. تحسين الكفاءة المالية :

أ- نظم الدفع الإلكتروني تقلل من التكاليف المرتبطة بالتعاملات النقدية مما يساهم في تحسين كفاءة الأداء المصرفي.

ب- توفير الوقت والجهد في إجراء المعاملات يساهم في تحسين استخدام الأموال المودعة.

٢. زيادة الاستثمارات والقروض :

أ- نظم الدفع الإلكتروني تعزز من توظيف الأموال في القروض والاستثمارات.

ب- توفير خدمات مالية سريعة يشجع على زيادة الاستثمارات وتوجيه الأموال نحو القطاع المصرفي.

٣. استخدام انظمة الدفع الإلكترونية وتحسين الأداء المصرفي: أن استخدام الدفع الإلكتروني في تقديم الخدمات المصرفية يؤدي دورًا كبيرًا في تحسين أداء المصارف ويتبين ذلك كلاتي:

- خفض التكاليف: تقليل التكاليف الإدارية من خلال الاعتماد على الركائز الإلكترونية.
- زيادة حجم النشاط المصرفي: توسيع نطاق التعاملات مع العملاء عبر الحدود الجغرافية.
- تعزيز القدرة التنافسية: تحقيق رضا العملاء وتلبية طموحاتهم من خلال تقديم خدمات مميزة.

ومما سبق نستنتج، أن الرابط بين انظمة الدفع الإلكترونية وتوظيف الأموال في القطاع المصرفي يمكن تلخيصها كما يلي:

تعتبر انظمة الدفع الإلكترونية أداة فعالة لتحسين أداء المصارف، حيث تساهم في تحقيق الفاعلية والتوسع الجغرافي وخفض التكاليف، هذه التطبيقات تمكن المصارف من تقديم خدمات مصرفية على نطاق واسع بكلفة أقل، مما يعزز فعالية العمليات المصرفية ويساهم في تحقيق الكفاءة.

تحليل تطور انظمة الدفع الإلكتروني ومؤشر توظيف أموال القطاع المصرفي العراقي

أولا: تحليل تطور انظمة الدفع الإلكتروني في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٢)

في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم في مجال التكنولوجيا المالية، تبرز أهمية النظر الى كيفية تطور انظمة الدفع الإلكتروني كأحد أبرز معالم هذا التقدم. يأتي هذا المبحث ليسلط الضوء على تحليل تطور انظمة الدفع الإلكتروني في العراق للمدة(2010-2022) ، مستكشفًا العوامل التي أسهمت في تشكيل ملامح هذا التطور والتحديات التي واجهته.

١. تحليل تطور نظام التسوية الإجمالية الإلكترونية Real Time Gross Settlement system (RTGS) للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٢) يُعتبر نظام التسوية الإجمالية (RTGS) ركيزة أساسية في البنية التحتية للمدفوعات الكبيرة القيمة، حيث يُمكن هذا النظام المشاركين من تسوية المدفوعات الكترونيًا وبشكل فوري خلال ساعات العمل (البنك المركزي العراقي ،٢٠٢١، ص ١١). ومنذ انطلاقه في عام ٢٠٠٦ شهد هذا النظام تطورات ملحوظة كما يُظهر الجدول (١).

يُقسم النظام في العراق الى قناتين: تحويلات بالعملة الأجنبية وتحويلات بالعملة المحلية.

في عامي ٢٠١٠-٢٠١١، بلغت قيمة التحويلات بالعملة الأجنبية (٣,٥٨٠,٠٨٧) مليون دولار عام ٢٠١١ بانخفاض في معدل النمو بمقدار (١.٣٩%) عن تحويلات عام ٢٠١٠،

وارتفعت في العام التالي الى (٣,٧٠٠,٩٨٦) مليون دولار، بمعدل نمو إيجابي قدره (٣.٣٨%). وأما عام ٢٠١٣ فقد شهد قفزة كبيرة حيث وصلت قيمة التسويات الى (٧٢٨٥.٥٤) مليون دولار وبمعدل نمو استثنائي (٩٦.٨٥%)، لكن المدة (٢٠١٤-٢٠١٧) شهدت تراجعًا نتيجة للتحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية، حيث سجلت معدلات نمو سالبة، وصلت الى (٢٥.١٠%) في عام ٢٠١٧.

بعد ذلك، عادت القيمة للارتفاع في عام ٢٠١٨ الى (٤٥٣٥.٩٥) مليون دولار بمعدل نمو (٣٨.٧٧%) واستمرت في الارتفاع حتى عام ٢٠١٩ لتسجل ما قيمته (٥٨٧٤,٥٩٩) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي قدره (٢٩.٥١%)، ومع ذلك أدت جائحة كورونا وما تبعها من اثأر اقتصادية في عام (٢٠٢٠) الى انخفاض قيمة التسويات بالعملة الأجنبية لتسجل معدل نمو سالب قدره (١٥.٢٩%).

وبعد تعافي الاقتصاد، ارتفعت قيمة التسويات مجددًا في عامي ٢٠٢١-٢٠٢٢ الى (٩٢٣٥.١٥) مليون دولار بمعدل نمو (٧١.٧٣%) ويُظهر التحليل أن معدل النمو المركب للتسويات بالعملة الأجنبية للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٢) بلغ (7.75%).

أما بالنسبة للتحويلات بالعملة المحلية، فقد بدأت في عام ٢٠١٠ بقيمة (١١٥,١٦٦,٤٩٤) مليون دينار، واستمرت بالتزايد لتصل الى (١٩٩,٩٦١,٨٢٠) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (١٤.٨) للمدة (٢٠١٠_٢٠١٤)، ومع ذلك تأثرت بالأحداث الأمنية مما أدى الى انخفاض قيمتها خلال المدة (٢٠١٥-٢٠١٧)، إلا أن الأعوام اللاحقة لعام ٢٠١٧ قد شهدت تحسنًا ملحوظا في قيمة التسويات محققه معدلات نمو إيجابية بلغت قيمتها (٠.٧٦%،١٤.٧٢%،٦.٦٧%،١.٤٢%) للمدة (٢٠١٨-٢٠٢١) على الترتيب، وكان الأعلى في عام (٢٠٢٢) إذ بلغ (٢٣١,٣٧٩,٣٣٣) مليون دينار بمعدل نمو إيجابي قدره (١٥.٢٢%). ويُشير التحليل الى أن معدل النمو المركب للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٢) بلغ (٥.٧٤%).

ويُظهر الجدول (١) مسار التغيرات في أجمالي قيمة التسويات بالدينار العراقي للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٢)، مُعطيًا لمحة عن الاستجابة المالية للتحديات الاقتصادية والأمنية، في عام ٢٠١٠ بلغت قيمة التسويات (٤,٣٦٢,٨١٧,٢٠٥) مليون دينار، وشهدت ارتفاعًا متواصلًا حتى عام ٢٠١٣، حيث وصل معدل النمو الى ذروته بنسبة (٩٤.١١%)، عاكساً مدة من النشاط الاقتصادي المتزايد.

لكن المدة بين (٢٠١٤-٢٠١٧) كانت شاهدة على تباطؤ معدلات النمو، حيث انخفضت معدلات النمو بشكل ملحوظ، وصولًا الى (٢٤.٤٥%) في عام ٢٠١٧، وهو ما يُعزى الى تأثير الهجمات الإرهابية التي القت بظلالها على الاستقرار الاقتصادي والوضع بشكل عام.

بعد هذه المدة، استعاد النظام عافيته، مُسجلًا معدلات نمو إيجابية، باستثناء عام (٢٠٢٠) الذي شهد تراجعًا بسبب الجائحة العالمية حيث بلغت القيمة الإجمالية للتسويات (٦٦٨٧٣١٧.٤٤) مليون دينار، مع معدل نمو سالب قدره (6.20%) ، ثم عاود الارتفاع في الأعوام (٢٠٢١-٢٠٢٢) حيث سجل معدل نمو مرتفع بنسبة (٧٠.٣٢%)، إذ بلغت القيمة الإجمالية للتسويات (١٣٧١٤٦٩٨.٣٣) مليون دينار عام ٢٠٢٢ ويُظهر معدل النمو المركب الإجمالي للتسويات نموًا بنسبة (9.٥٩%)، مُشيرًا الى قدرة النظام على التكيف والتعافي من الصدمات الاقتصادية.

الجدول (١)

تطور نظام التسوية الإلكترونية في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٢) (مليون دينار)

السنة	تحويلات نظام التسويات بالعملة الأجنبية (مليون دولار)	معدل النمو %	تحويلات نظام التسويات بالعملة المحلية (مليون دينار)	نسبة النمو %	سعر الصرف	قيمة التحويلات بالعملة الأجنبية/ مليون دينار	أجمالي قيمة التسويات مليون دينار	نسبة النمو %
٢٠١٠	3,630,470,693	-	115,166,494,611	-	1170	4,247,650,710,810	4,362,817,205,421	-
٢٠١١	3,580,087,050	-1.39	122,474,675,455	6.35	1170	4,188,701,848,500	4,311,176,523,955	-1.18
٢٠١٢	3,700,986,849	3.38	154,035,836,861	25.77	1166	4,315,350,665,934	4,469,386,502,795	3.67
٢٠١٣	7,285,543,360	96.85	180,561,559,242	17.22	1166	8,494,943,557,760	8,675,505,117,002	94.11

٢٠١٤	7,070,243,761	-2.96	199,961,820,465	10.74	1166	8,243,904,225,326	8,443,866,045,791	-2.67
٢٠١٥	6,749,524,791	-4.54	195,758,066,862	-2.10	1166	7,869,945,906,306	8,065,703,973,168	-4.48
٢٠١٦	4,363,921,981	-35.34	177,332,311,691	-9.41	1182	5,158,155,781,542	5,335,488,093,233	-33.85
٢٠١٧	3,268,683,085	-25.10	160,588,858,061	-9.44	1184	3,870,120,772,640	4,030,709,630,701	-24.45
٢٠١٨	4,535,950,683	38.77	161,812,789,182	0.76	1182	5,361,493,707,306	5,523,306,496,488	37.03
٢٠١٩	5,874,599,219	29.51	185,628,749,057	14.72	1182	6,943,776,276,858	7,129,405,025,915	29.08
٢٠٢٠	4,976,468,574	-15.29	198,002,415,244	6.67	1304	6,489,315,020,496	6,687,317,435,740	-6.20
٢٠٢١	5,377,739,431	8.06	200,807,161,150	1.42	1460	7,851,499,569,260	8,052,306,730,410	20.41
٢٠٢٢	9,235,153,764	71.73	231,379,333,847	15.22	1460	13,483,324,495,440	13,714,703,829,287	70.32
معدل	%7.٧٥		%٥.٧٤			%٩.٦٨	%٩.٥٩	

النمو المركب%								

المصدر: من أعداد الباحثين استنادا الى بيانات النشرة الإحصائية للبنك المركزي العراقي لسنوات متفرقة، دائرة الإحصاء والأبحاث (٢٠١٠-٢٠٢٢)

٢. تحليل تطور نظام المقاصة الإلكترونية Automated Clearing System(C-ACH) للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٢)

يُعد نظام المقاصة الإلكترونية الركيزة التي تُمكن المصارف وفروعها من تبادل أوامر الدفع (مدفوعات واطئة الكلفة والدين المباشر)، وإتمام المعالجة وأرسال صافي التسوية النهائية الى نظام التسوية الإجمالية. انطلق العمل بهذا النظام في عام ٢٠١١ (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٣: ٤٨)، ويُظهر الجدول (٢) وجود قناتين للمقاصة الإلكترونية هما (مقاصة الصكوك، تحويلات دائنة).

تُشير البيانات الواردة في الجدول (٢) أن قيمة أجمالي المقاصة الإلكترونية بالعملة الأجنبية قد بلغت في عام ٢٠١٠ (١,١٠٠,٨٦٣) مليون دولار وثم ارتفعت في٢٠١١ الى (٦٢.٩٧) مليون دولار، وارتفعت بشكل إيجابي في عام ٢٠١٢ الى (١٥٥.٦٠) مليون دولار، واستمرت في الارتفاع حتى عام ٢٠١٤، حيث بلغت (٨٦٥.١٤) مليون دولار بمعدل نمو سنوي موجب قدره (١٥٧.٧٢%).

ومع ذلك، شهدت المدة (٢٠١٥-٢٠١٦) انخفاضًا بمعدلات نمو سالبة، كان أخرها في عام ٢٠١٦ بمعدل نمو (١٧.٢-%)، تحت تأثير الأعمال الإرهابية التي أثرت بدورها على واقع الاقتصاد العراقي في اغلب مناطق البلاد، وعلى الرغم من التحديات استمر النمو في الأعوام اللاحقة لعام ٢٠١٦ باستثناء عام ٢٠١٩ حيث بلغت قيمة المقاصة (٣٤٧.٨٥) مليون دولار بانخفاض قدره (٤١.٤٤%) وكذلك الحال في عام ٢٠٢١، حيث بلغت قيمة المقاصة الإلكترونية (٤١٢.٠٧) مليون دولار وبانخفاض قدره (٣.١١%)، وعادت للارتفاع مجدداً في عام ٢٠٢٢ لتصل الى (٥٥٣.٨٤) مليون دولار بمعدل نمو بلغ (٣٤.٤٧%) ويُظهر التحليل أن معدل النمو المركب لمقاصة الصكوك للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٢) قد بلغ (١٢.٤٤%)، ولمجموع المقاصة الإلكترونية (٦٧.٩٣%).

وبالنسبة لأجمالي المقاصة الإلكترونية بالعملة المحلية، فقد بدأت في عام ٢٠١٠ بقيمة (١٠٢٢٣٢١.٨٥) مليون دينار، وشهدت ارتفاعًا مستمرًا حتى عام ٢٠١٤، حيث بلغت

(٢٦٦٤٤٣٥٤.٢٤) مليون دينار بمعدل نمو (١٨٥.٩%)، وعلى الرغم من التراجع في الأعوام (٢٠١٥-٢٠١٦)، استمر الارتفاع حتى نهاية مدة البحث، باستثناء عام ٢٠٢٠، الذي شهد انخفاضًا بسبب جائحة كورونا(COVID-19) ، حيث بلغت قيمة المقاصة (٣٩٧٥٧٣١٤.٥٤) مليون دينار بانخفاض قدره (١٥.٧٣%). ويُظهر التحليل أن معدل النمو المركب لأجمالي المقاصة الإلكترونية بالعملة المحلية للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٢) بلغ (٧٠.٢٦%).

وأخيرا، يُظهر الجدول (٢) أن قيمة أجمالي تحويلات المقاصة الإلكترونية بالمليون دينار لعام ٢٠١١ قد بلغت (١٨١٠٨٩.٩٧) مليون دينار، وارتفعت حتى عام ٢٠١٤، حيث بلغت (٢٧٦٥٣١١٢.٠٦) مليون دينار وعلى الرغم من الانخفاض في الأعوام (٢٠١٥-٢٠١٦)، استمر الارتفاع حتى نهاية مدة البحث، باستثناء عام ٢٠٢٠، حيث بلغت قيمة التحويلات (٤٠٢٦٠٠٠٧.٧٢) مليون دينار. ويُظهر التحليل أن معدل النمو المركب لإجمالي التحويلات للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٢) قد بلغ (٧٠.٢٧%).

الجدول (٢)

تطور المقاصة الإلكترونية في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٢) (مليون دينار)

السنة	مقاصة الصكوك بالعملة الأجنبية / مليون دولار	تحويلات دائنة بالعملة الأجنبية / مليون دولار	مجموع المقاصة الإلكترونية بالعملة الأجنبية /مليون دولار	نسبة النمو %	قيمة المقاصة الإلكترونية بالعملة الأجنبية/ مليون دينار	مقاصة الصكوك بالعملة المحلية/ مليون دينار	تحويلات دائنة بالعملة المحلية/ مليون دينار	مجموع المقاصة بالعملة المحلية/ مليون دينار	نسبة النمو %	قيمة أجمالي تحويلات المقاصة الإلكترونية مليون دينار
2010	-	1,100,863	1,100,863	-	1288009710	-	102,232,185,490	102,232,185,490	-	103,520,195,200
٢٠١١	٦٢,١٧٢,٥١٢	٧٩٨,٧٧٠	62,971,282	-	73,676,399,940	105,279,791,583	2,133,776,488	107,413,568,071	-	181,089,968,011

٢٠١٢	١٤٧,٩٩٦,٨٦٠	٧,٥٩٨,٧٠٧	155,595,567	147.1	182,046,813,390	1,559,801,940,473	5,866,408,468	1,565,668,348,941	1,747,715,162,331	1357.6
٢٠١٣	٣٢٤,٠٥٧,٢٤٨	١١,٦٣٨,٧٦٨	335,696,016	115.7	391,421,554,656	9,279,595,913,403	39,738,209,350	9,319,334,122,753	9,710,755,677,409	495.2
٢٠١٤	٨٥٧,٥٨٥,٧٥٣	٧,٥٥٨,١٧٢	865,143,925	157.7	1,008,757,816,550	26,601,060,021,016	43,294,223,470	26,644,354,244,486	27,653,112,061,036	185.9
٢٠١٥	٣٩٥,٣٢٠,٢٧٤	٥,٣٥٠,١٠٦	400,670,380	-53.7	467,181,663,080	23,992,504,872,418	513,026,467,187	24,505,531,339,605	24,972,713,002,685	-8.0
٢٠١٦	٣٢٩,٠٤٩,٦٩٤	٢,٧٤٦,٧٩٧	331,796,491	-17.2	386,874,708,506	22,062,344,141,045	648,890,947,194	22,711,235,088,239	23,098,109,796,745	-7.3
٢٠١٧	٤١٠,٣٨٣,٣٠٧	٨,٨٨٥,٣٦٨	419,268,675	26.4	495,575,573,850	23,506,415,937,086	1,809,597,569,739	25,316,013,506,825	25,811,589,080,675	11.5
٢٠١٨	٥٤٩,٥٧٨,٨٧٢	٤٤,٤٧٧,٢٢٣	594,056,095	41.7	703,362,416,480	31,361,203,736,777	3,452,160,461,951	34,813,364,198,728	35,516,726,615,208	37.5
٢٠١٩	٢٤٠,٤٥٢,٧٣٥	١٠٧,٤٠١,٠٤٨	347,853,783	-41.4	411,163,171,506	38,356,902,543,073	8,822,634,362,478	47,179,536,905,551	47,590,700,077,057	35.5
٢٠٢٠	٢٧٨,٤٢٣,٣٣٣	١٤٦,٨٦٧,٠٠٧	425,290,340	22.3	502,693,181,880	25,273,460,099,307	14,483,854,443,703	39,757,314,543,010	40,260,007,724,890	-15.7

٢٠٢١	٢٣١,٠١٩,٧٣١	١٨١,٠٤٨,٥٥٢	412,068,283	-3.1	537,337,041,032	22,793,710,963,977	22,326,522,805,855	45,120,233,769,832	13.5	45,657,570,810,864
٢٠٢٢	٢٢٥,٨٥٧,٨٨٥	٣٢٧,٩٨١,٩٢٠	553,839,805	34.4	808,606,115,300	30,340,585,074,970	30,313,612,069,051	60,654,197,144,021	34.4	61,462,803,259,321
معدل النمو المركب %	12.44 %		67.9 %3		%71.06	%67.34	%٦٠.٧٠	%٧٠.٢٦		%٧٠.٢٧

المصدر: من أعداد الباحثين استنادا الى بيانات النشرة الإحصائية للبنك المركزي العراقي لسنوات متفرقة، دائرة الإحصاء والأبحاث (٢٠١١-٢٠٢٢)

٣. تحليل تطور عدد أجهزة الصراف الآلي للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٢)

من خلال استعراض البيانات الواردة في الجدول (٣)، نستخلص صورة تفصيلية لتطور عدد أجهزة الصراف الآلي في العراق خلال مدة البحث.

في عام (٢٠١٠)، بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي نحو (٣٢٦) جهازا ثم ارتفع الى (٤٦٧) في عام ٢٠١١ وظل مستقرًا خلال العام اللاحق له. ومع حلول عام ٢٠١٣، شهدنا قفزة نوعية الى (٦٤٧) جهازًا، مُسجلًا نموًا إيجابيا بنسبة (٣٨.٥٤%)، لكن العام ٢٠١٤ جاء بتحديات أمنيه أدت الى تراجع العدد الى (٣٣٧) جهازًا وبنسبة تراجع قدرها (٤٧.٩١%).

ومع ذلك، في المدة (٢٠١٥-٢٠١٦)، تعافى العدد مُحققًا اعلى معدل نمو في عام ٢٠١٥ بنسبة (٧٢.١١%)، قبل أن يشهد انخفاضًا طفيفًا في عام (٢٠١٧) الى (٦٥٦) جهازًا بانخفاض قدره (٠.٦١%). ومن ثم، استأنف العدد ارتفاعه حتى نهاية مدة البحث (٢٠١٨-٢٠٢٢)، مُسجلًا معدلات نمو متباينة وصولًا الى ذروتها في عام ٢٠٢٢ بـ(٢٢٢٣) جهازًا ونمواً سنوياً بنسبة (٤١.٩٥%). ويُظهر التحليل أن معدل النمو المركب للصرافات الألية للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٢) قد بلغ (17.53%) .

وفيما يتعلق بعدد الصرافات الألية لكل ١٠٠ ألف نسمة، نلاحظ تذبذبًا بين الارتفاع والانخفاض خلال مدة البحث (٢٠١٠-٢٠٢٢) حيث بدأ العدد في عام ٢٠١٠ بـ(٢.٦) جهازًا، وصولًا الى اعلى نسبة في عام ٢٠٢٢ بـ(٩.٣) جهازًا لكل ١٠٠ ألف نسمة.

الجدول (٣)

تطور عدد أجهزة الصراف الآلي في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٢)

السنة	عدد أجهزة الصراف الآلي	نسبة النمو%	عدد أجهزة الصراف لكل ١٠٠ ألف نسمة
٢٠١٠	٣٢٦	-	٢.٦
٢٠١١	٤٦٧	43.3	٢.١٧٢
٢٠١٢	٤٦٧	0.0	٢.١٧١
٢٠١٣	٦٤٧	38.54	١.٠٧٦
٢٠١٤	٣٣٧	-٤٧.٩١	١.٦٠٨
٢٠١٥	٥٨٠	72.11	١.٨٦٢
٢٠١٦	٦٦٠	13.8	٢.٣٨٢
٢٠١٧	٦٥٦	-0.61	٢.٨٥٣
٢٠١٨	٨٦٥	31.9	٣.٦٥٣
٢٠١٩	١٠١٤	17.23	٤.١٦٢
٢٠٢٠	١٣٤٠	32.15	٥.٣٤٩
٢٠٢١	١٥٦٦	16.9	٦.٠٦٥
٢٠٢٢	٢٢٢٣	41.٩٥	٩.٣
معدل النمو المركب%	%١٧.٣٥		%١١.٢١

المصدر: من أعداد الباحثين استنادا الى بيانات النشرة الإحصائية للبنك المركزي العراقي لسنوات متفرقة، دائرة الإحصاء والأبحاث (٢٠١٠-٢٠٢٢)

ثانيا: تحليل تطور مؤشرات توظيف الأموال للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٢)

أولا: نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع Ratio of Total Loans to Total Deposits

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على توظيف الودائع في القروض، وتبين حجم الأموال التي يستخدمها المصرف من الودائع الكلية، وان ارتفاع هذه النسبة تعني قدرة المصرف على توظيف الأموال بشكل صحيح. (Wild, 2007 :32)

يمكن ملاحظة تدني نسبة أجمالي القروض الى أجمالي الودائع للقطاع المصرفي العراقي في معظم السنوات من خلال الجدول (4) وهذا يدل على ضعف النشاط المصرفي بصورة عامة خلال تلك السنوات، إذ إن أكثر السنوات التي ارتفعت فيها هذه النسبة هي ٢٠١٦ و٢٠٢٠ وبلغت فيهما النسبة (49.06%) و(50.67%) على التوالي وبمعدل نمو إيجابي بلغ (٤.٢%)، (١٧.٥%) قياساً بالسنوات السابقة لهما، وجدير بالذكر أن ارتفاع هذه النسبة عن الحد المطلوب (٨٠%-٩٠%) معناه انخفاض السيولة المصرفية وإن السنتين الذين ارتفعت فيهما هذه النسبة تعد أيضا متدنية عن الحد الملائم لها، وأقل نسبة تحققت هي في سنة ٢٠١٠ إذ بلغت (20.25%)، وبشكل عام يشير المؤشر الى تذبذب النشاط المصرفي في منح القروض خلال سنوات البحث.

الجدول (4)

تطور نسبة أجمالي القروض الى أجمالي الودائع للقطاع المصرفي العراقي

للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٢) (مليون دينار)

السنة	أجمالي القروض	أجمالي ودائع القطاع المصرفي	نسبة القروض/ الودائع (%)	أجمالي	نسبة النمو (%)
2010	9,711,452	47,947,232	20.25		-
2011	15,299,116	56,150,094	27.25		34.6
2012	22,850,336	62,005,935	36.85		35.2
2013	24,700,569	68,855,487	35.87		-2.7
2014	28,195,535	74,073,336	38.06		6.1
2015	30,297,202	64,344,061	47.09		23.7
2016	30,612,337	62,398,733	49.06		4.2
2017	30,967,053	67,048,631	46.19		-5.8
2018	31,146,494	76,893,927	40.51		-12.3

2019	35,410,267	82,106,425	43.13	6.5
2020	43,033,485	84,924,168	50.67	17.5
2021	46,122,945	96,071,378	48.01	-5.2
2022	51,861,452	129,083,322	40.18	-16.3

المصدر: من أعداد الباحث استناداً الى بيانات النشرة الإحصائية للبنك المركزي العراقي لسنوات متفرقة، دائرة الإحصاء والأبحاث (٢٠١٠-٢٠٢٢)

ثانيا: معدل توظيف الموارد Average of resources Employment

يقيس هذا المعدل علاقة الاستثمارات بمصادر التمويل، وما يوظفه المصرف من أموال في نشاطه المالي. (Ross et al, 2006 :61)

إذ نلاحظ من الجدول (5) أن مؤشر معدل توظيف الموارد الذي يبين مدى توظيف أموال المصارف بما فيها من الودائع وحقوق الملكية في الاستثمارات ، فمنذ عام ٢٠١١ وحتى نهاية عام ٢٠١٤ كانت هذه النسبة تشهد انخفاض في تلك السنوات إذ تراوحت فيها ما بين (٦.٣٠%) ، (١٠.٢٨%) كحد اعلى وادنى على التوالي مما يشير الى ضعف حجم الاستثمارات في تلك السنوات لدى القطاع المصرفي العراقي، وفي عام ٢٠١٥ بدأت هذه النسبة بالزيادة التدريجية حتى عام ٢٠١٩ إذ تحققت اعلى نسبة في تلك السنة بلغت (٢٦.٢٥%)، ثم انخفضت النسبة في سنة ٢٠٢٠ إذ بلغت (٢٢.٠٣%) نتيجة انخفاض أجمالي الاستثمارات، ومن ثم ارتفاع تدريجي حتى سنة ٢٠٢٢ إذ وصلت الى (٢٤.٣٥%) بمعدل نمو إيجابي بلغ (٣.٥%)، وجاء ذلك نتيجة زيادة حجم الاستثمارات المصرفية وهي السنة التي شهدت اعلى قيمة في نشاط الاستثمار المصرفي خلال سنوات البحث إذ بلغت هذه القيمة مقدار (٣٥,٧٨٠,٩٧١) مليون دينار.

الجدول (5)

نسبة أجمالي الاستثمارات الى أجمالي رأس المال والودائع (معدل توظيف الموارد) للقطاع المصرفي العراقي للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٢) (مليون دينار)

السنة	أجمالي الاستثمارات	أجمالي الودائع	أجمالي راس المال	نسبة أجمالي الاستثمارات/ أجمالي راس المال والودائع (%)	نسبة النمو (%)
2010	7,743,469	47,947,232	2,914,866	15.22	-
2011	6,195,313	56,150,094	4,095,140	10.28	-32.5
2012	5,791,277	62,005,935	5,908,567	8.53	-17.0
2013	4,819,643	68,855,487	7,595,512	6.30	-26.1
2014	7,148,951	74,073,336	9,105,774	8.59	36.3
2015	13,007,170	64,344,061	10,172,398	17.46	103.3
2016	13,552,399	62,398,733	11,826,888	18.26	4.6
2017	17,404,945	67,048,631	14,474,468	21.35	16.9
2018	19,716,782	76,893,927	15,151,306	21.42	0.3
2019	25,625,653	82,106,425	15,501,276	26.25	22.5
2020	22,439,030	84,924,168	16,928,264	22.03	-16.1
2021	26,796,550	96,071,378	17,846,513	23.52	6.8
2022	35,780,971	129,083,322	17,879,543	24.35	3.5

المصدر: من أعداد الباحث استناداً الى بيانات النشرة الإحصائية للبنك المركزي العراقي لسنوات متفرقة، دائرة الإحصاء والأبحاث (٢٠١٠-٢٠٢٢)

الاستنتاجات:

١. تُعد أنظمة الدفع الإلكترونية أداة محورية لتحسين الأداء المصرفي، حيث تسهم في تعزيز الكفاءة التشغيلية، التوسع الجغرافي، وخفض التكاليف. تمكن هذه الأنظمة المصارف من تقديم خدمات مصرفية متنوعة على نطاق واسع بتكاليف منخفضة، مما يعزز فعالية العمليات ويحقق مستويات عالية من الكفاءة.

٢. على الرغم من التحديات الاقتصادية والسياسية، حققت المقاصة الإلكترونية في العراق نموًا مستدامًا بمعدلات مركبة إيجابية، حيث بلغ معدل النمو المركب الإجمالي ٦٧.٩٣% بالعملة الأجنبية و٧٠.٢٦% بالعملة المحلية. يعكس هذا الأداء قدرة القطاع المصرفي على التكيف مع الأزمات والحفاظ على استدامة النمو.

٣. أظهر نظام التسوية الإجمالية في العراق مرونة استثنائية وقدرة على التكيف مع التحديات الاقتصادية والأمنية. شهدت قيمة التسويات بالعملتين المحلية والأجنبية نموًا ملموسًا بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢٢، مما يعكس الدور المحوري للنظام في تعزيز استقرار النظام المالي العراقي.

٤. شهدت أجهزة الصراف الآلي في العراق توسعًا كبيرًا خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٢، حيث بلغ عدد الأجهزة ٢٢٢٣ جهازًا في عام ٢٠٢٢. هذا النمو يعكس تطور البنية التحتية المصرفية وزيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية للأفراد، على الرغم من التحديات الأمنية التي واجهتها البلاد.

٥. تُشير نسبة إجمالي القروض إلى الودائع إلى ضعف في توظيف الموارد المصرفية، حيث بقيت النسبة أقل من المستوى المثالي (٨٠%-٩٠%)، رغم التحسن المحدود في بعض السنوات مثل ٢٠١٦ و٢٠٢٠، مما يعكس تقلب النشاط المصرفي خلال فترة البحث.

٦. اتسم معدل توظيف الموارد في القطاع المصرفي العراقي بعدم الاستقرار بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٢، حيث شهد ضعفًا في السنوات الأولى من البحث وتحسنًا تدريجيًا لاحقًا، وصولًا إلى ذروته بنسبة ٢٦.٢٥% عام ٢٠١٩. إذ يشير ذلك إلى تقدم بطيء في كفاءة استثمار أموال المصارف.

التوصيات:

١. ضرورة تطوير البنية التحتية لأنظمة الدفع الإلكتروني، مع التركيز على رفع كفاءة العاملين وزيادة الوعي المجتمعي بأهمية هذه الأنظمة لضمان تقديم خدمات مصرفية متميزة.

٢. دعم تطوير المقاصة الإلكترونية من خلال تبني أحدث التقنيات وتعزيز التكامل مع المعايير الدولية، مما يضمن استدامة النمو ويُحسن كفاءة العمليات المصرفية.

٣. تحسين قدرة النظام على التكيف مع التحديات المحلية والدولية من خلال تعزيز تكامله مع الأنظمة المالية الأخرى، بما يدعم استقرار النظام المالي العراقي.

٤. توجيه الجهود نحو زيادة انتشار أجهزة الصراف الآلي، خاصة في المناطق النائية، مع تبني تقنيات الصرافات الذكية وتعزيز الأمان لتلبية احتياجات العملاء المتزايدة.

٥. وضع سياسات تهدف إلى توجيه الإقراض نحو القطاعات الحيوية، مع تحسين إدارة المخاطر المالية لدعم الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام.

٦. تطوير استراتيجيات تشجع الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الحيوية، مع تبني سياسات مالية مرنة تعزز استقرار واستدامة النمو الاستثماري في القطاع المصرفي.

المراجع:

١. حميد، سلطاني، "مفهوم الدفع الإلكتروني وآفاق تطويره في الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات، القانونية والسياسية، جامعة البليدة، المجلد ١١، العدد ٢، الجزائر، (٢٠٢٢).

٢. احمد، زغدار، كلتوم، محميدي، "تقيم أداء نظام الجزائر للتسوية الفورية (ARTGS) في النظام المصرفي الجزائري (٢٠١٤-٢٠٠٦)"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة الدكتور يحيى بن فارس، المجلد (٢)، العدد (٩)، (٢٠١٥).

٣. الخزرجي، ثريا عبد الرحيم، البارودي شيرين بدري، " اقتصاد المعرفة الأسس والتطبيق في المصارف التجارية"، دار الوراق، عمان، ط ١، (٢٠١٢).

٤. الحسيني، زهراء هادي معلة، "تفعيل القطاع المصرفي في ظل استخدام انظمة الدفع الإلكتروني في العراق"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الأدارة والاقتصاد، (٢٠١٩).

٥. الشندي، أديب قاسم، "الصيرفة الإلكترونية أنماطها وخيارات القبول والرفض"، مجلة جامعة واسط للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (١)، (٢٠١١).

٦. ياس، أسماء خضير، جميل، احمد صبحي، "مظاهر استخدام الصيرفة الإلكترونية في العراق-دراسة حالة على مجموعة من المصارف التجارية في بغداد"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (٤٠)، (٢٠١٤).

٧. البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية للمدة (٢٠١٠_٢٠٢٢)، المديرية العامة للأحصاء والأبحاث. https://cbi.iq/page/142

٨. البنك المركزي العراقي تقارير الاستقرار المالي للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٢) المديرية العامة للأحصاء والأبحاث، قسم بحوث السوق المالية. https://cbi.iq/page/147

٩. نظام رقم (٣) لسنة ٢٠١٤ "نظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال".

١٠. مروان، درويش، "انعكاسات استخدام التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمة المصرفية على تحسين أداء المصارف العاملة في فلسطين"، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد (٤) ، العدد (٢) ، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، (٢٠١٨).

11. Nazaritehrani, A., & Mashali, B. (2020). Development of E-banking channels and market share in developing countries. Financial Innovation, 6(1), 12.